الصباح الاقتصادية
12
العدد 3354 - السنة الثانية عشرة
الأحد 23 شعبان 1440 - الموافق 28 أبريل 2019
Sunday 28 April 2019 - No.3354 - 12 th Year

«كويت جديدة» تحتاج إلى وعي بالظواهر المرضية وضرورة إجراء جراحات فيها

«الشال»: «سوق العمل»...أخطر مؤشرات المرض في جسد الاقتصاد الكويتي

التعليم وقيم الإنتاج والعمل وربطها بالأجر أو المكافأة ستظل صناعة الدولة المركزية

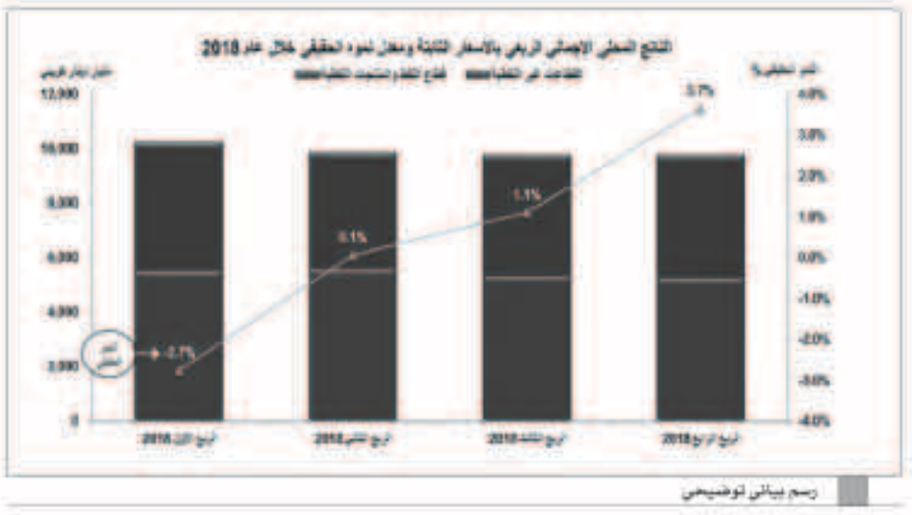

رسم بياني توضيحي

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي أن وزيرة الدولة للشئون الاقتصادية قدمت في أبريل الجاري عرضاً لأرقام العمالة في الكويت تحت مسمى راسمال بشري إبداعي، والأرقام سبق لـ«الشال» نشرها من مصدرها الموحد وهو «ديوان الخدمة المدنية»، والأرقام الإجمالية المنشورة في تقرير سابق وأرقام الوزيرة متقاربة كما في نهاية عام 2018، وملخصها بلوغ حجم العمالة الإجمالي نحو 2.051 مليون عامل من دون إحتساب قطاع العمالة المنزلية البالغ حجمه 689 الف عامل، ولن نعيد تكرار الأرقام، ولكن سوف نعلق على بعض أهم ما ورد في الإستعراض.

عنوان العرض هو سوق العمل، وتم وصف عمالته برأس المال البشري الإبداعي، وكنا نود أن تسمى الأشياء بمسمياتها مادامت مقدمة العرض هي «كويت جديدة»، فسوق العمل غير مستدام ومتخم ببطالة مقنعة ولا علاقة فيه بين الأجر والإنتاجية والتعليم، وإحتياجاته. وفي حدود مستوى التعليم الحالي، لا يمكن أن تكون مخرجاته رأسمال بشري إبداعي، ولا يمكن أن يستطيع القطاع الخاص إستيعابها ومنافسة القطاع العام على تلك المخرجات وبمستويات أجوره، والواقع، أن تحول العمالة المواطنة منذ ثورة الكوادر في عام 2011، بات يسير في الإتجاه المعاكس إلى القطاع العام، ومع إمتيازات القوانين الشعبوية النيابية الأخيرة، قد يتعزز هذا الإتجاه. واحد المؤشرات التي ذكرتها الوزيرة مشكورة والدالة على بؤس كل من نظام التعليم وتركيبة سوق العمل، هو وجود نحو 3658 خريج جامعي من اصل 8800 عاطل لا حاجة لأي جهة عمل فيهم، ضمنهم 63% أو نحو 2310 مهندس بتخصصات هندسية مختلفة، الأكثر قسوة، هو تقدير الوزيرة بأن الداخلين المواطنين إلى سوق العمل في المستقبل سوف يبلغ سنوياً، نحو 35 الف عامل خلال السنوات العشر القادمة، أي نحو 350 الف عامل خلال عقد من الزمن، وتتوقع أن يبلغ العدد نحو 70 الف عامل سنوياً بعد ذلك، ولازال هناك من لا يعي أو لا يهتم بخطر البطالة السافرة القادمة.

وتقدر الوزيرة عدد الوظائف القابلة للإحلال لصالح الكويتيين بحدود 160 الف وظيفة في القطاعين، وذلك تقدير متفائل جداً، فهي تذكر في موقع آخر بأن معدل رفض المرشحين الجدد لوظيفة عامة يبلغ 5 مرات، إما لأنهم يأملون بجهة أخرى، أو لأنهم يريدون ملفهم مفتوحاً، والإجلال في وظائف الوافدين غالباً في صنف من الوظائف المرفوضة، وإلى جانب إحتمال رفض نوع العمل، هناك قيود الإنفاق في الموازنة العامة المثقلة، فالإحلال يعني أجور أعلى، ومعظم الوزارات والهيئات العامة باتت لا تجد ما تصرفه على غير الرواتب، أما القطاع الخاص، فهو لا يوظف سوى 61.8 الف موظف مواطن، أو نحو 4.2% من عمالته، وجانبا كبيرا منها إما مفروضة بحكم القانون بنسب للعمالة الكويتية في قطاعات العمل المختلفة، أو قد لا تكون حقيقية، ولا توظف المشروعات الصغيرة سوى 0.2% من العمالة المواطنة، ومبرر تأسيس «صندوق المشروعات الصغيرة» هو خلق وظائف مواطنة كما هو حال العالم حولنا.

لا نريد أن نسترسل في إستعراض ما قدمته الوزيرة، كل ما أردنا هو التذكير بأن أخطر مؤشرات المرض في الإقتصاد الكويتي هي مؤشرات سوق العمل، و«كويت جديدة» تحتاج إلى وعي بتلك الظواهر المرضية وتأكيد إستحالة إستدامة سوق العمل بوجودها ومصارحة الجميع بضرورة إجراء جراحات فيها.

«كويت جديدة» رؤية 2035

في تحديث دراسة «ماكنزي» -مارس -2019 حول المنطقة الاقتصادية الشمالية، عرض في بدايتها حول واقع الوضع الاقتصادي الحالي، وإستكمالاً لإستعراض وزيرة الدولة للشئون الاقتصادية حول سوق العمل، سوف نقتطع من دراسة «ماكنزي» بعض ما يتعلق بذلك السوق، فحجم الاقتصاد حالياً وفقاً للدراسة لازال أدنى من حجمه في عام 2014 خلافاً لتوقعات خطة التنمية، ومادام الاقتصاد لا ينمو، فهو إما لا يخلق فرص عمل وإما أنه يفقد بعضها لو توقف دعم الوظائف الإصطناعي في القطاع العام. وتقدر الدراسة أن هناك نقص في فرص العمل في المستقبل بحدود 400 الف فرصة او أكثر، وتقدر عدد الداخلين إلى سوق العمل سنوياً بحدود 40 الف مواطن 35- الف في تقدير الوزيرة-، يقابل ما تقدم عجز عن جلب استثمار أجنبي مباشر بعد أن فقد حجمه نحو 28% ما بين عامي 2016 و2017، والاستثمار الأجنبي أحد مرتكزات مشروع «الكويت الجديدة» من أجل خلق فرص العمل. وتنسب الدراسة لوزير المالية قوله بأن 80% من العاملين في القطاع العام مواطنين، بتكلفة للرواتب والأجور والدعوم تستهلك 75% من نفقات الموازنة العامة، والمتبقي -وفقاً للوزير- لا يكفي لتحسين التعليم والخدمات العامة وتمويل مشروعات تخلق فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل.

وتشخيص دراسة «ماكنزي» للوضع الحالي صحيح ومعروف منذ زمن، ولو اردنا تلخيص ما تقدم، فالدراسة تذكر بأن الوظائف الوحيد للعمالة المواطنة هو القطاع العام، وهو متخم وعاجز عن الإستدامة في التوظيف، والتعليم والخدمات الصحية وهما الأساس في صناعة رأس المال البشري، في مازق حقيقي، والبلد أصبحت طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، والنفط وهو عامل الإستقرار المؤقت يفقد أهميته الإستراتيجية وقيمته. ولأن الأوضاع بلغت مرحلة الإختناق، فإن المخرج هو في تنويع مصادر الدخل من أجل خلق فرص عمل جديدة ومنتجة للمواطنين، والأساس، وهو صحيح، هو إستغلال موقع الكويت الجغرافي في تقديم خدمات تجارية ومالية للمكونات السكانية الكبيرة شمال وغرب الكويت. وتذهب الدراسة إلى تقدير بأن هناك جدوى أولية لنحو 42 مشروع مختلف -أكثر من نصفها مشروعات عقارية- تكلفتها بحدود 75 مليار دولار امريكي، وعائدها المتوقع بحدود 10-20%. وتعول الدراسة على الإستعانة بالتجربة والحاجة الصينية لتطويرها وفقاً لثلاث مذكرات تفاهم مع الصين، وهو ضمان لدعم تحويل ما هو على الورق إلى واقع حقيقي، وتحويلها إلى واقع قد يخلق فرص عمل مواطنة ذات إنتاجية عالية تضاهي إنتاجية العمالة الستغافورية، وتقدر عدد تلك الفرص التي قد يخلقها القطاع الخاص بنحو 210-220 الف وظيفة.

ولن نناقش فرضيات الدراسة، ولا حجم الإستثمارات التي سوف تجلبها والمقدرة بنحو نصف تريليون دولار امريكي 400-650 مليار دولار امريكي-، ولا المنظومة الضخمة من مشروعات الإنتاج السلعي والخدمي المدونة في الدراسة وفي مذكرات التفاهم مع الصين، والواقع اننا نامل بدقتها لاننا نعرف بأن الوضع الحالي غير مستدام وخطر ولابد من مخرج له. ولكننا نامل في الإجابة على سؤال محوري، وهو أن التعليم وقيم الإنتاج والعمل وربطها بالأجر أو المكافأة سوف تظل صناعة المركز أي الدولة المركزية، وهي في تخلف دائم حتى لم يعد بإمكاننا التفريق فيها بين العامل أو المعلم إن كانا بشهادة حقيقية أو مزورة، سوف يظل هو المزود الرئيسي للعمالة المواطنة وفق متطلبات وتوعية العمل في الشمال، والسؤال الذي لابد من الإجابة عليه، هو، كيف يمكن أن يخلق مثل هذا المركز وظائف عالية الإنتاجية ومنافسة لإنتاجية العمالة الستغافورية بما يفي بمتطلبات إستثمار خاص محلي وأجنبي، بينما نشهد إنحسار شديد في نوعية التعليم وإنتاجية العمل فيها. وفي خاتمة مهمة، لسنا في «الشال» معنيون بحالة الإستقطاب المرضية التي تغيب المضمون وتغلب الموقف السياسي عند إبداء رأي، فنحن ننشد التنبيه من أجل الإصلاح إن كان ممكناً.

الناتج المحلي الإجمالي

نشرت الإدارة المركزية للإحصاء أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الرابع من عام 2018، وتقدر تلك الأرقام بأن نمواً موجباً حقيقياً بحدود 2.0% قد تحقق ما بين الربع الرابع لعام 2017 والربع الرابع لعام 2018، وحققت نمواً أعلى وبحدود 3.7% ما بين الربع الثالث والرابع من العام الفائت. وسبب النمو ما بين الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث من عام 2018 هو ارتفاع معدل نمو القطاعات غير النفطية بنحو 9.7%، مقارنة مع هبوط نمو القطاع النفطي بنحو 1-%.

ولا توحي الأرقام بأن سياسات الإستدامة الاقتصادية -تنويع مصادر الدخل- المعلن عنها في كل خطط التنمية وفي كل بيانات الحكومة يتحقق منها شيء، والواقع أن الخلل الهيكلي الإنتاجي ومؤشره هيمنة قطاع النفط ومعه القطاع العام على مكونات الناتج المحلي الإجمالي مستمر، كما لاحظنا من اثره الطفيفي في الأرقام المنشورة حديثا. فمساهمة قطاع النفط بالأسعار الثابتة لازالت أعلى من نصف حجم الناتج الإجمالي، فقد كانت بحدود 53.9% في الربع الرابع من عام 2018، أي أن مساهمة كل القطاعات الأخرى لا تتعدى 46.1%، وهي مساهمة غير مستدامة وإنما مدعومة بشدة من قطاع النفط، وتقلب مساهمتها مرتبط فقط بأسعار وإنتاج النفط وليس بتطور صناعاته. ولم تتخطى مساهمة أي من القطاعات الأخرى حاجز الـ 10% عدا قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الإجتماعي وبحدود 10.3%، ولا علاقة للقطاع بأي نهج تنموي.

نتائج بنك الكويت الوطني

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للربع الأول من عام 2019، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 113.6 مليون دينار كويتي، بارتفاع قدره 14.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 14.8%، مقارنة بنحو 99 مليون دينار كويتي حققها في الربع الأول من عام 2018. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهميه نحو 107.7 مليون دينار كويتي.

مقارنة مع نحو 93.6 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 14.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 15.1%. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالمطلق بقيمة اعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية المصروفات، مسانداً له انخفاض جملة المخصصات بنحو 10.9 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنحو 12.12 مليون دينار كويتي أي نحو 5.7%، حين بلغ نحو 225.57 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 213.45 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام السابق، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود إيرادات التشغيل، حيث ارتفع بند إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 41.3 مليون دينار كويتي، وارتفعت معها مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المرابحة) بنحو 33.8 مليون دينار كويتي، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 7.5 مليون دينار كويتي او بنحو 5.6%، ليبلغ 141.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع 134.2 مليون دينار كويتي. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 29.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 29.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، مما رفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها التقليدي والإسلامي) إلى نحو 171.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 163.6 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغ نحو 7.6 مليون دينار كويتي او ما نسبته 4.7%. وارتفع بند صافي إيرادات الإستثمار بنحو 2.23 مليون دينار كويتي او بنسبة 52%، ليصل إلى 6.52 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.29 مليون دينار كويتي، بينما كان الانخفاض الوحيد لبند إيرادات تشغيل أخرى، الذي انخفض بنحو 1.03 مليون دينار كويتي أو بنسبة 74%، وصولاً إلى نحو 361 الف دينار كويتي مقارنة بنحو 1.39 مليون دينار كويتي، وارتفع إجمالي مصروفات التشغيل للبنك بقيمة اقل من ارتفاع إجمالي إيرادات التشغيل وبنحو 6.66 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 10.3%، وصولا إلى نحو 71.19 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 64.53 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بنود مصروفات التشغيل جميعها. ووفقا لتقديرات «الشال» وبافتراض إستثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، كانت الزيادة في المصروفات التشغيلية من نحو 50.9 مليون دينار كويتي إلى نحو 56.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 11.7%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 31.4 مليون دينار كويتي، منخفضا بنحو 10.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة 25.8% مقارنة مع نحو 42.3 مليون دينار كويتي.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل انخفاضا بلغ نحو 13 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 0.05% مقارنة بنهاية 2018 ليصل إلى نحو 27.415 مليار دينار كويتي، بينما ارتفع بنحو 630.7 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت 2.4%، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من عام 2018 عندما بلغ نحو 26.784 مليار دينار كويتي، وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان يكون الإرتفاع بنحو 1.3%. وحققت محفظة قروض وسلف شاملاً التمويل الإسلامي للعملاء) التي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك(ارتفاعا بلغت نسبته 3.5% وقيمته 542.6 مليون دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى نحو 16.046 مليار دينار كويتي (58.5% من إجمالي الموجودات)، مقابل 15.503 مليار دينار كويتي (56.5% من إجمالي الموجودات) في ديسمبر 2018، وارتفع بنحو 1.208 مليار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 8.1%. عند المقارنة مع نهاية الربع الأول من عام حين بلغ 14.838 مليون دينار كويتي (55.4% من إجمالي الموجودات)، وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي، تبلغ نسبة النمو نحو 6.9%. وبلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الإئتمانية 1.51% في نهاية مارس 2019 مقارنة بنحو 1.38% في مارس 2018، فيما انخفضت نسبة تغطيتها إلى نحو 206.8% مقارنة بنحو 247%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 64.2 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 0.3%، لتصل إلى نحو 23.791 مليار دينار كويتي مقارنة بنهاية عام 2018، وحققت ارتفاعاً أيضاً بنحو 451.6 مليون دينار كويتي أي نسبة ارتفاع بلغت 1.9% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي من نهاية الربع الأول من العام الفائت (23.339 مليار دينار كويتي)، وإن استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان يبلغ الإرتفاع نحو 0.8%. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.8% مقارنة مع نحو 87.1% للربع الأول لعام 2018.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على اساس سنوي إلى إرتفاع جميع مؤشرات الربحية للبنك مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) ليصل إلى نحو 1.66% مقابل 1.50%، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه (ROE) إلى نحو 13.8% بعد أن كان عند 12.6%، وارتفع أيضا مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 71.3% قياسا بنحو 65.3%. وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) ببلوغها 17 فلسا مقارنة بمستوى الربحية المحققة في نهاية الفترة المماثلة من عام 2018 والبالغة 15 فلسا. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 13.2 ضعف مقارنة بنحو 12.5 ضعف، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 13.3% مقابل ارتفاع أكبر للسعر السوقي للسهم بنحو 19.5% مقارنة بمستوى سعره في نهاية مارس 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.61 مرة مقارنة بنحو 1.35 مرة.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي اقل نشاطا، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة وكذلك انخفض المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 491.8 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 10.2 نقطة ونسبته 2% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو 62.8 نقطة أي ما يعادل 14.6% عن إقفال نهاية عام 2018.

بنك الكويت الوطني يحقق 113.6 مليون دينار صافي أرباح خلال نتائج أعماله للربع الأول من 2019

	البيان	2018/٠٣/٣١ (ألف دينار كويتي)	2019/٠٣/٣١ (ألف دينار كويتي)	التغير		
				القيمة	%	
↑	مجموع الموجودات	26,784,242	27,414,928	630,686	2.4	
↑	مجموع المطلوبات	23,339,237	23,790,841	451,604	1.9	
↑	مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	2,912,566	3,078,536	165,970	5.7	
↑	مجموع الإيرادات التشغيلية	213,441	225,565	12,124	5.7	
↑	مجموع المصروفات التشغيلية	64,531	71,161	6,630	10.3	
↓	المخصصات	42,332	31,400	(10,932)	-25.8%	
↑	الضرائب	7,859	9,391	1,532	19.5	
↑	صافي الربح	98,907	113,281	14,374	14.5	
	المؤشرات					
↑	٭٭العائد على معدل الموجودات	٪1.50	٪1.66			
↑	٭٭٭العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	٪12.6	٪13.8			
↑	٭٭٭العائد على رأس المال	٪65.3	٪71.3			
↑	ربحية السهم الواحد (فلس)	15	17	2	13.3	
↑	أفضل سعر للسهم (فلس)	720	856	136	18.9	
↑	مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	12.3	13.2			
↑	مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.33	1.61			

المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2019 للبنك الوطني

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع

	اسم الشركة	يوم الخميس ٢٠١٩/٠٤/٢٥	يوم الخميس ٢٠١٩/٠٤/١٨	الفرق %	إقفال 2018	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	608.1	618.9	(1.7)	520.4	16.9
2	بنك الخليج	248.7	251.1	(1.0)	204.8	21.4
3	البنك التجاري الكويتي	565.6	583.1	(3.0)	516.0	9.6
4	البنك الأهلي الكويتي	211.5	216.7	(2.4)	193.1	9.5
5	بنك الكويت الدولي	314.3	327.3	(4.0)	275.1	14.2
6	البنك الأهلي المتحد	328.1	340.7	(3.7)	296.5	10.7
7	بنك برقان	359.0	367.8	(2.4)	284.8	26.1
8	بيت التمويل الكويتي	2,058.8	2,088.2	(1.4)	1,659.8	24.0
	القطاع البنكي	593.6	605.1	(1.9)	502.7	18.1
9	شركة التسهيلات التجارية	141.5	145.1	(2.5)	126.3	12.0
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	192.9	211.5	(8.8)	227.8	(15.3)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	148.5	151.0	(1.7)	103.8	43.1
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	510.1	531.1	(4.0)	486.7	4.8
13	شركة السعل للتنمية و الاستثمار	55.1	58.6	(6.0)	45.4	21.4
	قطاع الاستثمار	204.3	212.3	(3.8)	187.1	9.2
14	شركة الكويت للتأمين	87.1	93.5	(6.8)	79.4	9.7
15	مجموعة الخليج للتأمين	353.6	365.0	(3.1)	373.5	(5.3)
16	الشركة الأهلية للتأمين	152.8	157.7	(3.1)	160.3	(4.7)
17	شركة وربة للتأمين	56.5	54.5	3.7	54.1	4.4
	قطاع التأمين	146.6	152.8	(4.1)	147.7	(0.7)
18	شركة عقارات الكويت	125.5	122.3	2.6	89.0	41.0
19	شركة الطرقات المتحدة	118.3	122.2	(3.2)	122.4	(3.3)
20	الشركة الوطنية العقارية	204.8	209.4	(2.2)	229.5	(10.8)
21	شركة الصناعية العقارية	1,328.4	1,332.5	(0.3)	1,332.5	(0.3)
	القطاع العقاري	174.6	175.8	(0.7)	172.2	1.4
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	204.6	210.0	(2.6)	141.2	44.9
23	شركة أسمنت الكويت	474.9	474.9	0.0	571.3	(16.9)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	151.9	156.7	(3.1)	140.3	8.3
	القطاع الصناعي	192.8	195.9	(1.6)	177.5	8.6
25	شركة البيدر الكويتية الوطنية	571.2	571.2	0.0	671.0	(14.9)
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	4,029.0	4,159.5	(3.1)	3,579.3	12.6
27	شركة الاتصالات المتنقلة	731.5	756.5	(3.3)	662.9	10.3
28	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	27.7	27.8	(0.4)	29.9	(7.4)
	قطاع الخدمات	1,192.7	1,229.7	(3.0)	1,085.3	9.9
29	شركة نقل وتجارة المواشي	150.0	165.0	(9.1)	156.7	(4.3)
30	شركة دبابة الصفاة الدولية	34.2	35.6	(3.9)	39.0	(12.3)
	قطاع الأغذية	453.9	457.7	(0.8)	456.1	(0.5)
31	شركة الشرقية للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	333.3	333.5	0.0	362.0	(7.9)
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	241.9	227.4	6.4	273.8	(11.7)
33	شركة أم القوين للاستثمارات العامة (ش.م.ع)	431.9	479.0	(9.8)	489.3	(11.7)
	الشركات غير الكويتية	202.8	202.6	0.1	215.0	(5.7)
	المؤشر العام	491.8	502.0	(2.0)	429.0	14.6